المسقطي: إذا لم نتوافق مع الحكومة على زيادة الرواتب في الموازنة سنمررّها في مشروع قانون

اجتماع خاص لـ «الشورى» الأسبوع المقبل لمناقشة الموازنة

اجتماع مالية الشورى

بدأت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى بإعداد ملاحظاتها بشأن نتائج ما تم التوصل إليه من خلال الاجتماعات المشتركة مع كل من لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس النواب والحكومة، حيث ناقشت اللجنة خلال اجتماعها المنعقد صباح أمس برئاسة خالد المسقطي البرامج والمشاريع التي تضمنتها الميزانية ومرئيات الوزراء بشأنها.

يأتي ذلك في حين أشار رئيس اللجنة إلى عزم اللجنة عرض ملاحظاتها واقتراحاتها بشأن مشروع الميزانية العامة للدولة للعامين 2013 – 2014 على أعضاء مجلس الشورى خلال اجتماع خاص يعقد الأسبوع القادم، وذلك للتعرف على توجه أعضاء المجلس حول مشروع الميزانية وتبني الموقف المناسب بناءً على ذلك عند مناقشة الموضوع في الاجتماع الذي سيضم أعضاء اللجنة المالية في مجلسي الشورى والنواب للتنسيق بشأن أهم البنود التي ينبغي التركيز عليها في الميزانية الجديدة.

وفيما أكد المسقطي تمسك لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بتمرير مشروع قانون بشأن زيادة الرواتب والأجور في القطاع الحكومي المحال من مجلس النواب في حال لم يتم التوافق مع الحكومة على تضمين مشروع الميزانية العامة زيادة في الرواتب تشمل المتقاعدين، مبيناً أن تحقيق هذه الزيادة تمثل ضرورة في المرحلة الحالية لرفع المستوى المعيشي للمواطنين في ظل الارتفاع في الأسعار، فضلاً عن تحقيقه زيادة في الدورة الاقتصادية ومساعدته على تحقيق معدلات نمو إضافية، فضلاً عن كونه مؤشرا إيجابيا للتعامل مع نسبة التضخم، مشيراً سعادته إلى أن اللجنة ستبحث إمكانية أن تقوم الحكومة بتطبيق الآليات المتبعة لدعم الرواتب للعاملين في القطاع الخاص في الدول الأخرى. وأضاف المسقطي أن مرئيات لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في مجلس الشورى تؤكد على تضمين الأهداف العامة للسياسات المالية والاقتصادية في المملكة ضمن الميزانية، والتي تتمثل في الارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطنين وتحقيق مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي وإيجاد المزيد من فرص العمل وزيادة نصيب الفرد من الدخل القومي وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار السائدة وتوسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة حجم الصادرات غير النفطية وتطوير الخدمات التي ترتبط بالمواطنين بشكل مباشر.

كما أكد المسقطي على أهمية مراعاة التوجهات الاقتصادية لمملكة البحرين وفي مقدمتها رفع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وتعزيز مركز البحرين المالي والتجاري في المنطقة وتحسين البيئة الاستثمارية، بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية للتنمية المستدامة وتعزيز دور القطاع الخاص.

وأكد المسقطي أن الأوضاع تقتضي حسم تمرير مشروع الميزانية في أسرع وقت ممكن وعدم إهدار المزيد من الوقت بدون ميزانية معتمدة للدولة، بكل ما يحمله ذلك من انعكاسات سلبية على مجمل السياسات والبرامج المالية والإقتصادية المتبعة في مملكة البحرين.

نائب رئيس الفلبين للوفد البرلماني البحريني:

الفلبين تدعم حوار التوافق الوطني والمشروع الإصلاحي

الوفد البرلماني خلال لقائه نائب الرئيس الفلبيني

أكد نائب رئيس جمهورية الفلبين «جيجومارسي بيناي» دعم بلاده لمبادرة لصاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى لاستكمال حوار التوافق الوطني ودعم المشروع الإصلاحي والمسيرة الديمقراطية، وما تتخذه القيادة الرشيدة في مملكة البحرين من مبادرات حضارية تؤكد صدق العزم والإخلاص في تطور ونماء البلاد، وسيادة الأمن والاستقرار، والحفاظ على المكتسبات والإنجازات، وتطوير المشاريع الاقتصادية والاستثمارية، وتنمية الموارد البشرية باعتبار أن المواطن هو أساس النهضة في مملكة البحرين.

وأشار نائب الرئيس الفلبيني أن بلاده ستصدر بيانا في الأيام القريبة لدعم حوار التوافق الوطني، ومؤكدا الموقف الفلبيني الثابت الداعم لمملكة البحرين، وحفظ أمنها واستقراراها، باعتبارها دولة مهمة من بين دول مجلس التعاون الخليجي، وتربطها علاقات تاريخية ومصالح مشتركة مع جمهورية الفلبين خاصة، والبلاد الآسيوية عامة، مشيدا بالزيارات المتواصلة والعلاقات التعاونية المثمرة لصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر، وتحركاته الحثيثة لتعزيز العلاقات الثنائية. وأوضح نائب الرئيس الفلبيني أن بلاده تأمل المزيد من التعاون الاقتصادي والتجاري مع مملكة البحرين، خاصة في جانب النفط والغاز والاستثمار المتبادل بين البلدين الصديقين، مع أهمية تعزيز التعاون البرلماني وتفعيل لجان الصداقة البرلمانية ودعم المشاريع الحكومية عبر السلطة التشريعية.

جاء ذلك خلال لقاء وفد مجلس النواب البحريني صباح أمس الأربعاء بنائب رئيس جمهورية الفلبين، وذلك بمناسبة المشاركة في المؤتمر العالمي الخامس للمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد، والذي يعقد في العاصمة مانيلا بالفلبين خلال الفترة 30 يناير إلى 2 فبراير، ويترأس وفد مجلس النواب النائب عبدالله بن خلف الدوسري النائب الأول لرئيس مجلس النواب.

وقد حضر اللقاء سفير مملكة البحرين غير المقيم لدى الفلبين عادل ساتر، و«أمابل أجولز» القنصل الفخري لمملكة البحرين في جمهورية الفلبين.

من جانبه أعرب النائب عبدالله بن خلف الدوسري النائب الأول لرئيس مجلس النواب عن خالص الشكر والتقدير للموقف الفلبيني المتميز، ومؤكدا حرص مملكة البحرين على توطيد العلاقات الاقتصادية والبرلمانية مع جمهورية الفلبين الصديقة، ودعم مجلس النواب للمشاريع والاستثمارات في الجانب التعليمي والطبي وغيرها. مشيرا الدوسري بأن مجلس النواب سيقوم في الفترة القادمة بدعم عمل لجنة الصداقة البرلمانية البحرينية الفلبينية المشتركة، وزيادة الزيارات المتبادلة والتعاون والتنسيق المشترك في المحافل القارية والدولية.

الصالح خلال استقباله السفير السعودي

بمناسبة انتهاء فترة عمله الدبلوماسي

الصالح يستقبل السفير السعودي

استقبل علي بن صالح الصالح رئيس مجلس الشورى صباح أمس الدكتور عبدالمحسن بن فهد المارك سفير المملكة العربية السعودية الشقيقة لدى المملكة، وذلك بمناسبة انتهاء فترة عمله الدبلوماسي في البحرين.

وخلال اللقاء اكد رئيس مجلس الشورى على عمق العلاقات التاريخية بين البلدين وما تحظى به من دعم ومساندة من قبل القيادتين الحكيمتين في مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى العلاقات الودية بين الشعبين الشقيقين، وما تربطهما من وشائج الأخوة والاحترام المتبادل، فضلاً عن التعاون والتنسيق الذي تقوم به الحكومتان الرشيدتان، والأهداف المشتركة التي تجمعهما، مشيدا في هذا الصدد بعمق الترابط والتكامل بين مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية في الدفع بالجهود الرامية لإنجاح المنظومة الخليجية من خلال دعم المشاريع المشتركة التي من شأنها أن تخدم المنطقة وتعزز من التبادل التجاري وقيام مشاريع استثمارية مشتركة تستشرف بها دول الخليج العربي المستقبل بخطىً ثابتة، مشيدا معاليه في ذات الوقت مواقف المملكة العربية السعودية المساندة والداعمة لشقيقتها البحرين، والتي تقع محل تقدير وترحيب من قبل البحرينيين عامة. وفيما أشاد الصالح بدور المملكة في التصدي للقضايا العربية والإسلامية وحرصها على وحدة الصف العربي، أعرب أيضاً عن اعتزازه الكبير بكل الخطوات التي تقوم بها القيادة الحكيمة لخادم الحرمين الشريفين وحكومته الرشيدة للمساهمة في تحريك القضايا ذات الطابع الإقليمي والدولي التي تهتم بها دول المنطقة، مشيدا بالقرار التاريخي الحكيم لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود عاهل المملكة العربية السعودية، بتعيين المرأة السعودية كعضو في مجلس الشورى، مؤكدا بأن هذا القرار عكس ثقة خادم الحرمين الشريفين بقدرات المرأة وأهمية مشاركتها السياسية، والتي ستكون له بلا شك انعكاساته الكبيرة على مسيرة المرأة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وأعرب الصالح خلال اللقاء عن تقديره البالغ للجهود التي بذلها سفير خادم الحرمين الشريفين سعادة الدكتور عبدالمحسن فهد المارك طوال فترة عمله الدبلوماسية في البحرين لدعم مسيرة التعاون والعمل المشترك.

مؤكداً بأن المادة 110 من قانون العمل استغلت بشكل سيئ

النائب العسومي يقترح عدم إنهاء عقود البحرينيين إلا بشروط

عادل العسومي

أكد عضو لجنة الخدمات البرلمانية النائب عادل العسومي على ضرورة الحفاظ وعدم المساس بالعامل البحريني في اي منشأة أو جهة عمل كانت، مشيراً الى ان اي عملية اعادة هيكلة او قرارات يقوم بها مجلس ادارة اي شركة بهدف تقليل التكلفة وتقليص الموازنات يجب ان يبتعد كل البعد عن المساس بالعمالة الوطنية من موظفين وعمال، والاستعاضة عنهم بالاستغناء عن الموظفين الاجانب ان لزم الامر. وأشار العسومي خلال تقدمه وعدد من النواب د. سمية الجودر، عباس الماضي، عبدالله بن حويل، خالد المالود، باقتراح بقانون لتعديل نص المادة 110 من قانون رقم 36 لسنة 2012 بإصدار قانون العمل في القطاع الاهلي، لتكون:

المادة 1:

يجوز لصاحب العمل انهاء عقد العمل بسبب اغلاق المنشأة كلياً او جزئياً او تقليص حجم نشاطها او استبدال نظام انتاج بآخر بما يمس بحجم العمالة، على الا يتم انهاء العقد الا بعد اخطار الوزارة بسبب الانهاء قبل ثلاثين يوماً من تاريخ اخطار العامل بالانهاء، وفي غير حالة الاغلاق الكلي للمنشأة يتم مراعاة عدم انهاء العقد للعامل البحريني الذي يتمتع بنفس كفاءة وخبرة العامل الاجنبي الذي يعمل معه في المنشأة، ويستحق العامل في حالة انهاء العقد لأي من الاسباب المنصوص عليها في الفقرة السابقة مكافأة تعادل نصف التعويض المشار اليه في المادة 111 من هذا القانون.

المادة 2:

يتولى وزير العمل تنفيذ هذا القانون من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المذكرة الايضاحية:

نص دستور مملكة البحرين في المادة 13 منه على:

– العمل واجب على كل مواطن تقتضيه الكرامة ويستوجبه الخير العام، ولكل مواطن الحق في العمل وفي اختيار نوعه وفقاً للنظام العام والآداب.

– تكفل الدولة توفير فرص العمل للمواطنين وعدالة شروطه.

من خلال هذه النصوص نجد ان دستور مملكة البحرين نص على توفير فرص العمل للمواطنين البحرينيين، فكلمة مواطن تعني الشخص الذي يحمل الجنسية البحرينية، لذلك جاء في الاقتراح ليوفر الفرصة للعامل البحريني.

ومن جانبه، اكد العسومي ان هذا المقترح الذي جاء لتعديل المادة 110 كانت نقطة ضعف يواجه العامل البحريني تم استغلالها بشكل سيئ من اصحاب الاعمال للايقاع بالعمال البحرينيين وتسريحهم بدون وجه حق، حيث كفل دستور مملكة البحرين حماية وصون حقوق العامل البحريني وحمايته من التسريحات العشوائية وغير القانونية التي تمارسها بعض الشركات العاملة بالمملكة بشكل عام وطيران الخليج بشكل خاص، مشيراً ان مجلس النواب بكافة اعضائه يدعم ويقف صفاً واحداً للحفاظ على الكفاءات واصحاب الخبرات من الموظفين البحرينيين وبكل نية خالصة للنهوض بهم والعمل على ايقاف هروب ذوي الخبرة والكفاءة من المواطنين، وتسعى بكل جهدها للقضاء على الفساد والتخلص من سياسة توظيف الأجانب الذين لا حاجة لهم وتصرف لهم رواتب ومزايا خيالية.

جانب من اجتماع اللجنة التشريعية لمجلس الشورى

«تشريعية الشورى» تنهي مرسوم «اللائحة الداخلية»

بحثت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بمجلس الشورى خلال اجتماعها أمس (الأربعاء) برئاسة دلال جاسم الزايد رئيسة اللجنة، مرسومين بقانونين من شأنهما إجراء تعديلات في القوانين المنظمة لعمل السلطة القضائية، واللائحة الداخلية لمجلس الشورى.

وأنهت اللجنة مناقشاتها حول المرسوم بقانون رقم (35) لسنة 2010م بتعديل بعض أحكام قانون السلطة القضائية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (42) لسنة 2002م، حيث قررت اللجنة إعداد تقريرها ورفعه لهيئة مكتب المجلس لإدراجه بإحدى الجلسات. كما أنهت اللجنة مناقشاتها بشأن المرسوم بقانون رقم (42) لسنة 2012م بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (55) لسنة 2002م بشأن اللائحة الداخلية لمجلس الشورى، حيث قررت اللجنة إعداد تقريرها ورفعه لهيئة مكتب المجلس لإدراجه بإحدى الجلسات.

الجدير بالذكر أن المرسوم بقانون جاء متوائماً مع التعديلات الدستورية الأخيرة التي تمخضت عن الإرادة الملكية السامية وحوار التوافق الوطني، وقد أقرتها السلطة التشريعية في دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الثالث، مما استوجب تعديل المرسوم بقانون رقم (55) لسنة 2002 بشأن اللائحة الداخلية لمجلس الشورى، فيما يتعلق بتنظيم عدد من الأحكام ومنها: إلقاء رئيس مجلس الوزراء بيانًا أمام مجلس الشورى، وإحالة مشروع الميزانية إلى المجلسين، وكيفية نظر الميزانية.